على هامش الصراحة

زناد أبو عكَال

إحسان شمران الياسري

في إحدى المظاهرات التي ثارت ضد الحكم الملكي، تم إلقاء القبض على عدد من المتظاهرين.. كان أحدهم قد جاء توّاً من الريف وانظمَّ للمظاهرة.. وكان غالبية المتظاهرين من سوّاق السيارات المحتجين على رفع أسعار البنزين.
ولمّا سأل المحقق صاحبنا (أبو عكَال) عن سبب انضمامه للمظاهرة، وهي تخص الاحتجاج على أسعار البنزينَ ولا علاقة لها بالزراعة أو الريف او الثروة الحيوانية، أجاب صاحبنا واثقاً:
– چـــــــا بويه آنه هم عندي (زنيّد) على البانزين..
وما دام الأمر هكذا، وصاحبنا أبو عكَال حشر نفسه مع المتظاهرين، مُعرّضاً نفسه للخطر والمساءلة، لمجرد إن قداحته تعمل على البنزين، فكيف تتصور بعض المؤسسات، أو يتصور بعض المسؤولين، إن الناس لا يعنيهم أمر الأموال والخدمات والشوارع والأشجار والسدود وسيارات الدولة ومبانيها.. أو إن الوقت الثمين الذي تهدره مؤسسات فاشلة لا يعنيهم.
إن قصة (أبو عكَال) حتى لو قيلت كمزحة، بهدف النيل من عقول أهل الريف أو تسويق فكرة جهلهم وانغمارهم في الأمور دون وعي، فهي قصة جديرة بالدراسة تؤكد إن (أبو عكَال) كان أكبر الواعين لدواعي المظاهرة، حتى وإن كان تأثيرها قليل الأهمية على حياته وحاجاته ومستقبله!
ولو عدنا إلى صاحبنا الذي نزل من (كَراج النهضة) واتجه فوراً للوقوف مع المتظاهرين، نجد إن فكرة (ياهي مالتنه) و (شعلينه) التي سادت لفترة، واعتبرها البعض ثقافة عراقية أصيلة، تتصدع على صخرة انضمام (أبـو عكَال) للمظاهرة، الـذي دحض فكرة اللامبالاة العراقية، ووقف مع مطالب عامة لا يخصّه منها إلا النزر اليسير.. بل إن إجابته (چا بويه آنه هم عندي (زنيّد)) ربما كانت مجرد عذر للمحقق، فيما كانت مقاصده في المشاركة ابتداءً وإنتهاءً.
وعندما تجد الفاسد، وتقف عليه وهو يمارس الفساد، عليك أن تقتحم المكان وتتصرف مثل (أبو عكَال)، فلا وفقك الله إن سكّت على ظالم أو فاسد أو سارق.
ولكي تكتمل عندك إرادة (أبو عكَال)، وشجاعته، عليك أن تحدد مواصفات الفاسد ومعايير تمييز الفساد، وعليك أن تتظاهر وتحتجّ في وجوههم.
أكثر من هذا، عليك أن تحتج بوجه من يقول (ياهي مالتنا) و (شعلينه) وتدينه، وترفس عقله وضميره، وتقارن بينه وبين الفلاح الذي غامر بكل شيء من أجل كلمة (لا) بوجه من أراد قولها بوجوههم..
أرجوكم، كونوا مثل (أبـو عكَال) واهتفوا بوجه الفاسدين، وقبل ذلك، سمّوهم بأسمائهم.

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الشـرق الأوسـط وضـغـط الشـعـوب

إيمان محسن جاسم

ميدان التحرير في العاصمة المصرية القاهرة يمثل الآن قلباً نابضاً خاصة وإن مظاهرات مليونية تنتظر هذا الميدان ، فمصر كل مصر الآن تضع حملها وأحمالها في ميدان التحرير ، الذي قد يقود للتغيير ،فكيف يمكن أن ننظر للتغيير في مصر ؟ وهل ستتأثر منطقة الشرق الأوسط بهذا التغيير ؟ لم يكن التغيير في مصر هو الأول من نوعه في الألفية الثالثة ، فقبلها حصل تغيير كبير في العراق هو الأول من نوعه ، ثم التغيير في تونس الذي ربما لم يأخذ بعده المحوري في المنطقة العربية ، والآن التغيير قادم في مصر بفعل الانتفاضة الكبيرة للشعب المصري .

التغيير الذي سيحصل في مصر لن يضر بالدول الديمقراطية في المنطقة ومنها العراق ولبنان بل بالعكس من الممكن أن يساهم في استقرارها أكثر وأكثر ويحجّم كثيرا من دور الكثير من الدول المشابهة للنظام المصري في أن تدسّ أنفها في الشؤون الداخلية للدول الديمقراطية التي يعتبرها البعض من هؤلاء (حالة شاذة) وشنّوا حرباً بغضاء عليها استخدمت فيها الأحزمة الناسفة والسيارات المفخخة وكواتم الصوت وغيرها .
والتغيير في مصر سيعيد رسم خارطة جديدة للشرق الأوسط خاصة في الوطن العربي حيث ستعكف الكثير من النظم السياسية الحاكمة لإعادة قراءة مستقبل علاقاتها مع شعوبها بما في ذلك دول الخليج العربي ، والذي يتابع التطورات سيجد بأن هذه الدول الخليجية الأكثر اهتماما بالشأن المصري لأسباب عدة أهمها بأن استثمارات خليجية كبيرة جدا في مصر وهذا ما انعكس على بورصة أسواق الخليج نفسها التي قدرت خسائرها حتى اليوم أكثر من ١٥ مليار دولار وربما أكثر ميادين الاستثمارات الخليجية في مصر هي ميادين السياحة والفنادق ، وهذا ما تم ملاحظته من خلال الأفواج الكبيرة من هؤلاء الخليجيين الذين غادروا القاهرة بسرعة هرباً من الأحداث ، خاصة وإن الكثير من المصريين يشعر بأن نظام الخصخصة الذي اتبعه النظام المصري أدى إلى بيع المال العام لأثرياء سواء مصريين أو خليجيين وهي أنّ المشاريع التي بيعت يجب أن تعود للشعب المصري .
أمـا بخصوص الصراع العربي – الإسرائيلي فإن مصر ومنذ اتفاقية كامب ديفيد لم تعد ذات قوة إقليمية من شأنها أن تساهم في ميزان القوى بل بالعكس أصبحت مصر أكثر قساوة على القضية الفلسطينية ولكن ما يخشاه الإسرائيليون هو اتفاقية الغاز الموقّعة مع مصر ، وبعكس ذلك فإن أية هواجس خوف لا تستملك تل أبيب تجاه حالة التغيير التي ستحصل في تركيبة نظام الحكم في مصر .
غربياً ، أوروبـا وأمريكا تتجهان لدعم حكومة جديدة أو نظام جديد من شأنه أن يحدث إصلاحات واقعية وليست تغييرات شكلية بالأسماء والرتب العسكرية ، وهذا الإصلاح يبدو قريباً جدا خاصة في ظل تفويض الكثير من أحـزاب المعارضة المصرية محمد البرادعي للتفاوض حول ذلك، وهذا ما دفع البرادعي للنزول إلى ميدان التحرير في إشارة تبدو واضحة جدا بأنه يحاول رسم مستقبل مصر بعيداً عن الحزب الحاكم .
ومع كل هذا فإن القوى الشعبية إن صح التعبير التي تقود التظاهرات في مصر لا تقبل بأنصاف الحلول ولن تجد أمامها سوى حل واحد يمكن قبوله ويتمثل بتغيير نظام الحكم والانتقال نحو التداول الديمقراطي للسلطة في بلد كبير كمصر لا يمكن حكمه لعقود من الزمن عبر حزب واحد ومعارضة هامشية توضع أحيانا كثيرة في نفس الإطار مع الحكومة ، لاسيما إن عملية التغيير والإصلاح باتت مطلبا شعبيا قبل أن تكون مطلباً للأحزاب وهذا ما يجعل من التظاهرات تأخذ طابعا شعبيا كبيرا أكثر مما هي حزبية ، وهذا ما يجعل الكثير من المخاوف الغربية تتبدد حول احتمالية سيطرة الإسلاميين على الحكم في هذا البلد الذي يشكل محورا مهما في صراعات الشرق الأوسط .
والشـرق الأوسـط الـذي تخـوف من الإصلاحات ومشروعها الأمريكي يجد نفسه الآن تحت ضغط الشعوب التي على ما يبدو إنها تصنع تاريخا جديدا للمنطقة ولكن هذه المرة على حساب الحكام والأحزاب المتفردة بالسلطة منذ عقود طويلة.

إشـكـالات الأمـن الـثـقـافـي

أسـئـلـة فـي صـنـاعـة الـدولـة والـهـويّـات والمـجـتـمـع

علي حسن الفواز

(٢ - ٢)

الحداثة والأصوليات

مقاربة قبول الحداثة كفعالية انسانية في مواجهة اوهـام العودة الى الاصوليات التقليدية، تعني تقديم كل العوامل التي تسهم في تنمية الحراك والتوافر على اسبابه، بما يعزز دور القوى الجديدة في المجتمع وفي الدولة، وفي المنظومات المنتجة لشرعنة مقدمات الفكر الحداثوي وادوار المبشرين بخطاباته ومعارفه والذين يتمثلون لكل ماتطرحه الثقافات المعاصرة من مناهج واتجاهات تدخل في مجال التنمية الثقافية والتعليمية والمعرفية، والتي يعدّها البعض من اصحاب الاصوليات بانها تمثل صورة للتبشير بـ (الليبرالية)الثقافية والسياسية والاقتصادية، والتي تبدأ اساسا من الانفتاح على اسئلة الحداثة وعلى قيم الحريات العامة والخاصة، ولاتنتهي عند اثارة المزيد من الصدمات في سياق مواجهة نمطيات الثقافات الرجعية والتكفيرية، تلك التي اسهمت وسط الفراغ في انتاج الكثير من مظاهر التطرف والتكفير والغلو، وصولا الى اشاعة النزعات الانتحارية والعنفية التي هددت مفاهيم الامن الثقافي، وهوية الدولة والمجتمع الجديدين باعتبارهما خصمين مكشوفين للنمط التقليدي من الثقافات التي تبشر بهيمنة ثقافات الجماعات والفرق على غيرها من جماعات اخرى.
يمثل مشروع فاعلية الدولة الوطنية المحكومة بالدستور وقيم الشراكة أفقاً إنسانيا لتنمية المجالات المفتوحة لادراك القيمة الحقيقية والجوهرية لهذه الدولة ولأمنها الثقافي والحقوقي والتشريعي، والـذي يمثل لدينا مصدرا مهما من مصادر هذا التشريع كما ورد في الدستور العراقي الجديد، باعتبار ان الدين الاسلامي هو دين الاغلبية اولا، فضلا عن انه دين ذو مرجعيات تاريخية وثقافية مهمة تكرس قيم السلام والرحمة والتآلف والتآزر، وبالتالي إعطاء القوى الفاعلة المتشاركة في المجتمع دورها في مواجهة تحديات جديدة لم تكن مألوفة، أي تبني مشروع الدولة بكل ماتعنيه من سياقات ومنظومات متعددة لـلادارة والحـقـوق والتنمية والعلاقات الدولية، وهذا الاتجاه يفترض بالضرورة الكثير من الخبرات والمهارات والامكانات المادية والبرامجية لتنشيط الواقع وتفعيل القوى المنتجة لاسبابه، فضلا عن تمكين الفعاليات الثقافية من اداء ادوارهـا بوعي وحرص ودرايـة. اذ لم يعد الفعل الثقافي قرينا بالنوايا الطيبة، وقرينا بمزاج السلطة او الحاكم او(منظم الحفلة) لكي يصمم برنامجا ثقافيا يمثل في هذا السياق جهدا تكميليا لافائدة له سوى الاستعراض وتطرية المزاج، وتذكير الحاكم بانه الحاكم وان المثقف الشاعر او غيره هو المغني فقط!!
هذا التوصيف اسقط ايضا دورا ظل مكرسا ومشيئا للفعل الثقافي، دورا لاهمّ له الاّ ان يكون هذا الفعل صالحا او نافعا او ذات قيمة او حافظا للهوية والمعنى او ان يكون جزءا من انتاج الحياة او الجمال او بناء الوعي والموقف، كل همّه ان يعيد انتاج دور موظف الديوان..
ان اعـادة انتاج الفعل الثقافي يعني اعـادة انتاج الكثير من الافكار والمواقف والخـنـادق، لان هذه المنتجات هي(بضاعة) البيئة الثقافية، وان العمل على تكريس توصيفها وتأهيلها وايجاد السياقات الفاعلة لها، يعني ايضا التوافر على ما يمنحها القوة والمشروعية والفعل..
ومن هنا نجد اهمية ابراز قيمة النهوض بالميدان الثـقافي وادراك قيمته في تعزيز وظيفة الدولة والمجتمع وفي تكريس توصيفها المدني القانوني والحـقـوقي. فالمثقفون تـاريـخـيـا ظلـوا بعيدين عن(التوصيف) وانهم متهمون بالسلبية، ناهيك عن ان اغلبهم كانوا منخرطين في الايديولوجيا، او في السلطة او المنافي، لذا هم لا يتحركون في الفراغ ولا يعومون في سديم، انهم جزء من الحياة وجزء فاعل في انتاج محركاتها وموجهاتها، وهذا مايبرّز تجليات الميدان، أي إبراز ظواهر المكان والجمهور الذي تستهدفه الرسالة الثقافية، اذ لا رسالة بدون منتج ومحتوى وكذلك بدون جمهور، فضلا عن ابراز القوة الفاعلة التي تنظم الحراك الثقافي، وتتعاطى مع اشكالات النسق الثقافي اي(السلطة)و(المجتمع) واللذين يمثلان مصدر القوة التي تسهم في تعزيز الفعل الثقافي داخل المكان وبين الجمهور، وبما يمنحه الاثر الذي يملك عناصر موجهات التغيير في نمط الحياة والتفكير وفي عادات المعيش.
هكذا طروحات تدخل في اطار التحولات التي باتت تواجهها الدولة الجديدة، لان هذه الدولة تحولت الى واقع حال، بقطع النظر عن بعض تشوهاتها الداخلية، فضلا عن انها اضحت جزءا من سلسلة من المعطيات التي تواجه العالم المعاصر في ظل تغييرات دولية وإقليمية، والذي بات يشترط واقعا اقتصاديا وسياسيا مغايرا، فضلا عن اشتراطه لمنظومة مغايرة من الاتصال مع جمهور مختلف ومع واقع متفجر وقوى اجتماعية وسياسية ودينية منفعلة، لان هذا الاتصال يمثل استجابة لاهداف ايصال معرفة وخطابات جديدة الى مستخدميها الجدد الذين لايعرفون سابقا هذا النمط الاتصالي اولا، وكذلك الى جمهور خارجي عبر الرسائل الاعلامية، ظل خاضعا لموجهات اعلامية معينة وذات مرجعيات وانماط سياسية وفكرية واثنية ودينية محددة ثانيا.
ثمة مَن يدرك ان لهذه الطروحات معنى استثنائياً ومغايراً في تكوين وعي اتصالي يقوم بين مرسل جديد ومرسل اليه غير منسجم مع الرسالة، اي انه يدخل في وظيفة صادمة لمفهوم الاعلام بمعناه السسيوسياسي، لكن هذا(المدرك) من هذه الرسالة الاعلامية الجديدة يضع الوعي الاجتماعي امام مسؤوليات اكثر خطورة، اذ تتجاوز عقدة الكثير من الصراعات، بما فيها مايتعلق بمشكلة الصناعة الثقافية وطبيعتها التقليدية الساكنة تاريخيا في العراق، والتي سترتبط بتعقيدات خطيرة، منها مايتعلق بإعادة أنتاج مفهوم إشكالي للاتصال بمعناه الثقافي، والذي ظل فراغه مسؤولا عن صناعة فجوات خطيرة وعميقة داخل الوعي المجتمعي(السياسي والاجتماعي والمعرفي)، وربما كان تراكمه مسؤولا عن انتاج اشكال اجتماعية مشوهه لتوصيف الثقافي في علائقه ووظائفه، والذي اسهم في ظل التكريس السياسي لهذا التوصيف مسؤولا عن اقصاء المثقف العضوي/منتج القيم والجمال عن الحياة العامة، وبالتالي افقد هذه الواقع مصدرا مهما من مصادر التنوير والمعرفة، وتطوير البناء الاجتماعي والاقتصادي وتوسيع قاعدة فاعلية انتاج قيم الحضارة، اي تأمين مصادر نفسية واجتماعية لتقبل فكرة التطور والتحضر والعمران دون حساسية ترتبط بما هو مكرس من ثقافات عمومية تنتمي الى نسق المهيمنات التقليدية..

الرسالة الثقافية

إن إنضاج فكرة الرسالة الثقافية يعني ايجاد قواعد عمل جديدة لمفهوم الامن الثقافي، اذ يمكن لهذه الرسالة ان تنهض بإنضاح العوامل الفاعلة في تنمية الوعي الثقافي وايجاد مصادر جديدة لتوسيع حلقات الإنتاج الثقافي وللوقاية الثقافية. صناعة هذه الرسالة باتت عالميا اليوم الشغل الشاغل لعلماء التربية والاتصال وعلماء النفس والانثربولوجيا والسسيولوجيا، لانهم اكتشفوا ان المجتمعات التي تغيب فيها شروط التواصل هي اكثر المجتمعات التي تعاني مشكلات التخلف وفقدان شروط النهوض الاقتصادي والثقافي والصحي، وبالتالي فانها ستكون اكثر المجتمعات تعرضا لفقدان الامن الثقافي الحافظ للهويات والمكونات.. هذا المعطى يفترض بالضرورة العمل على خلق السياقات الصحية والصحيحة لتنميات مركبة(التنمية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية) والتي تبدأ بلاشك من النهوض بتنمية ثقافة البيئة المدرسية في كل مستوياتها التربوية والتعليمية والمعرفية لخلق اولا آليات أكثر فاعلية وديمومة للتواصل والتعرّف والحراك، وثانيا البحث عن مصادر حقيقية للاهتمام بالبيئة الجامعية باتجاه تنمية هذه البيئة لتكون مصدراً لـلإثـراء الـثـقافي التعليمي والتنويري والمهني الذي يعد اجيالا للمستقبل، وثالثا الاهتمام بالخطاب الثقافي في بيئات المجتمع المدني، والعمل على إدماجة ضمن سياقات عمل واسعة وذات برامج طموحة وتخطيط منظم قابل للحياة والتواصل..

الامن الثقافي والمجتمع المدني

ان الاهتمام بصناعة الوظيفة الثقافية في بيئات المجتمع المدني اضحت من الامـور الاكثر حيوية في إثـراء البحث عن مصادر تكفل توسيع حلقات الامن الثقافي، ليس لان المركز القديم قد فقد شروطه ومهيمناته، وفقد مفهومه القهري للامن الثقافي/ السياسي، بقدر ما ان هذه البيئات اضحت من السعة والحضور ما تشكل قاعدة جديدة للانطلاق والمغايرة والتجديد في الرؤى والافكار وفي توظيف الادوار والمفاهيم، خاصة في ما يتعلق بقضايا اشكالية كالامن الثقافي وحماية الهويات، والحفاظ على حيوية التنوع.
لكن تبقى بالمقابل هناك الكثير من المشكلات المعقدة التي تواجه طبيعة هذا العمل واستحقاقاته، وتنظيم دوره في بيئات ظلت محكومة بـأنـمـاط مباشرة من الامن السياسي والعسكري، وليس الثقافي، لان هذا الثقافي ظل مفهوما قرينا بتداول نموذج خطاب ثقافة التابع، او لثقافة شاعر البلاط والايوان والبركة في مراحل معينة من التاريخ، فضلا عن ان المجتمع المدني في العراق مازال جنينيا ولم يملك بعد امكانات الخبرة التي تؤهله للحضور بفعالية داخل الوسط الثقافي والمؤسسي. مثلما ان الكثير من القيمين على المؤسسات الرسمية لم يطمئنوا بعد لهوية ومرجعيات هذا المجتمع الافتراضي في انتاج الرسالة الثقافية، بسبب محدودية النظر فيه لمفهوم المجتمع المدني وتأثير الكثير من الافكار القديمة والاطر القديمة التي لم تتخلص بعد من المرجعيات الفقهية للمركز القديم.
كما ان الجهات ذات العلاقة، خاصة الجهات القانونية في سياق مسؤولياتها المهنية مازالت تواجه ازمة توصيف تعريفية وقانونية لعمل هيئات ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والآلية الصحيحة لدعمها والقبول بأنظمتها الداخلية، وتبني ادوارهـا في مجتمع ظل يعيش طويلاً تحت حاكمية المركزيات، اذ ان الكثير من مؤسسات المجتمع المدني صارت جزءا من(فوضى الشارع) ومظاهر لعشوائيته التي تبحث تحت اسماء وواجهات موهومة عن مصادر للتمويل والدعم، وربما الارتباط بأجندات غامضة.
فاذا كنا نفكر بشكل جـدّي بإعطاء دور لبيئات المجتمع المدني مثلما هو الـدور للبيئات الاخرى في اعـادة تشكيل الخـارطـة الثقافية في العراق وتـأهـيـل المجتمع لعملية تحـوّل تـاريـخـي، فهذا يتطلب وضع قاعدة عملياتية للتعريف بتشكلات بيئة المجتمع المدني من خلال تشريع يؤطر عملها ويحدّ من انتشار ظاهرة(العشوائيات)المدنية بين اوساطه، وكثرة مايقترن بها من المنظمات الوهمية والشخصيات التي تمارس أدواراً غير مسؤولة في تشويه البناء المؤسسي للثقافة المدنية.. وحين نتحدث عن المسودات المقترحة لتوصيف قانون المجتمع المدني تبرز امامنا العديد من المشكلات التي تتعلق بطبيعة هذا القانون من جهة، وطبيعة فهمه من قبل النخب التي اسهمت في اقتراح هذه المسودة، اذ تعكس المسودة ازمة اشتباك مفاهيمي بين السلطة وخصو صية المجتمع المدني التي تقوم على الحرية والطوعية.
فالمسودة تضع منظمات المجتمع المـدني تحت مهيمنات الحـكـومـة في وزارة المجـتـمـع المـدني وصلاحيات المحافظين من حيث التمويل واجازة العمل والغلق وتحديد الصلاحيات، ومنع تمتعها بأية شخصية معنوية او قانونية، او اشتراكها في الهيئات الرقابية على المؤسسات وعلى اجهزة الدولة، ناهيك عن منعها من الحصول على أي تمويل خارجي لدعم فعالياتها، علما ان توصيف منظمات المجتمع المدني أنها منظمات غير حكومية ولاترتبط باي وزارة.
هذا الوضوح في التعاطي مع التوصيف، يمثل واحدا من مصادر البحث عن تشكيل أطر حقيقية داعمة لـلأمن الـثـقافي، لان هذا الامن لايمكن ان يكون فاعلا خارج آليات التنظيم والتعريف وتحديد المسؤوليات، فضلا عن وضوح الدور في الشراكة مع الآخرين في إيجاد قاعدة واسعة لعمل مهني كبير تتفاعل فيه الافكار والإرادات، ويقوم على اساس اعـادة انتاج الوظيفة الثقافية لتكون وظيفة بناء وعي وتأهيل قدرات وخـبـرات، مثلما هي وظيفة مواجهة وتعبئة ووقـايـة من كل المكاره الثقافية التي نعرف آثارها الخطيرة على المجتمع ولحمته وحوار مكوناته المتعددة..فالمجتمع العراقي ليس المجتمع الوحيد الذي تتعدد فيه المكونات الاثنية واللغوية والثقافية والقومية، ولسنا المجتمع الوحيد الذي شهد ازمات عميقة في تاريخه السياسي والاجتماعي، لكن ميزة الشعوب الحية تكمن في القدرة على التجاوز والاستفادة من دروس الماضي وامتلاك الارادة الواعية للتغيير والدفاع عن قيم الحق والعدل والشراكة والحوار، لان هذه المكونات هي حقوق عامة، حقوق تؤشر الوعي الحضاري لهذا الشعب او ذاك، فضلا عن ان بناء الحضارات لايتم في اجواء الصراعات والحروب ونبذ قيم الشراكة والتعاون وإشاعة قيم الألفة والتسامح.